مقاطع مختارة من الاتفاقيتين الائتلافيتين بين الليكود وبين كل من حزب "الصهيونية الدينية" (بتسلئيل سموتريتش) وحزب "عوتسما يهوديت- قوة يهودية" (إيتمار بن غفير) والخطوط الأساسية لحكومة بنيامين نتنياهو السادسة

مقاطع من الاتفاق الائتلافي لإقامة حكومة قومية

تم توقيعه في 28 كانون الأول 2022

بين: قائمة الليكود في الكنيست الـ 25

وبين: قائمة الصهيونية الدينية في الكنيست الـ 25

الجنود وجيش الدفاع الإسرائيلي

16. تدعم أحزاب الائتلاف إجراءات الحكومة، بما في ذلك الليكود، لتحسين أوضاع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، أثناء خدمتهم النظامية وكذلك بعد تسريحهم من الجيش الإسرائيلي.

17. ستعمل الحكومة على رفع أجور جميع الجنود في الخدمة النظامية بنسبة 20%، بما في ذلك رفع أجور المقاتلين، ومساواة أجور المقاتلين في النصف الأخير من العام بالحد الأدنى للأجور في السوق.

18. ستعمل الحكومة على رفع المنح الممنوحة للجنود المسرحين والذين انتهوا من الخدمة المدنية. كما أن الحكومة ستعمل على تعديل قانون استيعاب الجنود المسرحين (قانون من العام 1994)، وتمويل دورات تحضيرية أكاديمية مجانية للجنود، وزيادة

تمويل "البعد التعليمي" بقيمة 100% مقارنة برسوم التعليم الجامعي. ستضمن الحكومة حصول كل جندي على سنة من التعليم المجاني لكل سنة من سنوات الخدمة العسكرية.

19. ستعمل الحكومة على تنظيم العلاج وإعادة التأهيل والرعاية لجنود جيش الدفاع الإسرائيلي المعاقين الذين أصيبوا، نتيجة للعمليات الحربية، وحوادث التدريب وأي نشاط آخر يهدد الحياة، بما في ذلك من خلال إعادة تأهيلهم في أماكن عمل مناسبة، وفيما يتعلق بالإسكان، والأسرة، والمجتمع.

20- ستشجع الحكومة التفضيل الإيجابي للمحاربين القدامى في كليات الطب والقانون وعلوم الكمبيوتر والمحاسبة والمهن الهندسية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

القضاء والحكم

29. ستشجع الحكومة الإصلاحات لضمان الحكم الرشيد وتحسين قدرة الحكومة على تنفيذ سياساتها.

30- ستدعم جميع فصائل الائتلاف جميع مشاريع القوانين، بما في ذلك القوانين الأساسية وتعديلات القوانين الأساسية، بناءً على اقتراح وزير العدل، على أساس أن

هذه القوانين أو التعديلات ستتناول، من بين أمور أخرى، تنظيم العلاقة بين السلطات وصلاحياتها، خاصة في مجال العلاقة بين الكنيست والحكومة والقضاء والمحكمة العليا وطريقة انتخاب القضاة. كل هذا من أجل إعادة التوازن الصحيح بين السلطات. كما سيتضمن التشريع المذكور تشريعا للقانون الأساس: "التشريع وفقرة التغلب". جميع مشاريع القوانين المتعلقة بالموضوعات المذكورة في هذا القسم ستكون لها الأولوية الكاملة والمطلقة، في كل حالة، على أي تشريع آخر، بما في ذلك ما يتعلق بالأولوية القصوى في تقديم المقترحات إلى الجلسة العامة فور تقديمها إلى الكنيست وإنهاء معالجة هذه القضايا من قبل لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست قبل مناقشة أي مشروع قانون على طاولة اللجنة. ما سبق ينطبق على جميع القراءات داخل الكنيست.

31. ستدعم الحكومة والائتلاف مشروع القانون المقدم من الليكود، والذي ينص على أن تعيين مستشار قانوني لأي وزارة وكذلك الدوائر المحيطة بها سيكون من مسؤولية مدير عام الوزارة.

32. تعتبر الحكومة مشكلة تصاعد الجريمة والعنف في الوسط العربي قضية رئيسة يجب معالجتها كأولوية، من أجل الأمن الشخصي ونوعية الحياة للمواطنين العرب في إسرائيل. في ضوء ذلك، ستخصص الحكومة الموارد والأدوات لفرض القانون واستئصال الجريمة والنشاط غير المشروع في المجتمع العربي.

الشؤون الخارجية

34 - ستعمل الحكومة بشكل كبير على تعميق التعاون مع دول "اتفاقيات أبراهام" في إطار الالتزام والتعاون المطلوبين بين الوزارات لزيادة التعاون المذكور مع هذه الدول.

35. ستدرس الحكومة حلولا وتعمل على تعزيز اتفاقيات سلام إضافية لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي.

36. ستروج الحكومة لاتفاقية الإعفاء من التأشيرة مع الولايات المتحدة.

التربية والتعليم

40. ستكفل الحكومة تقوية التعليم الحكومي والترويج لمنهج أساس موحد للجميع، مع التركيز على تدريس التاريخ والرياضيات واللغة الإنكليزية والعلوم والأدب والمدنيات، مع تعزيز وتقوية دراسة اللغة الإنكليزية في المدارس الابتدائية في الدولة وتعميق المناهج في تاريخ الصهيونية وتراث كل طوائف اسرائيل.

41. ستعمل الحكومة على إلغاء القرار الحكومي السادس والثلاثين بشأن حذف الدراسات الإنسانية بما في ذلك التوراة والتاريخ من مناهج المدارس الثانوية والثانوية العامة وإعادة هذه المواد إلى البرامج التعليمية للمدارس الثانوية والثانوية العامة.

44. بالإضافة إلى قرارات الحكومة بشأن جامعة أريئيل في السامرة (قرار حكومي رقم 3579 بتاريخ 2 أيار/مايو وقرار حكومي رقم 5098 من 9 أيلول/سبتمبر 2012)، ستعمل الحكومة بنشاط على الترويج لجامعة أريئيل في مجالات البحث والتعليم، بما في ذلك الاستجابة لخصوصيتها بسبب استبعادها من الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ودول آسيوية وصناديق دولية مختلفة، وتنظيم ميزانية لجميع الطلاب الدارسين في الحرم الجامعي وتعزيز قرار الحكومة بتحويل مدينة أريئيل إلى مدينة جامعية.

التشريع

90. ستشكل الحكومة فريقا يضم ممثلين من جميع فصائل الائتلاف من أجل مراجعة وتصحيح قرارات الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثين (الحكومة المنتهية ولايتها) وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في اليوم السابق لتشكلها.

91- في ضوء ضرورة تحقيق أهداف قانون العودة والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، في ضوء أنماط وخصائص الهجرة في السنوات الأخيرة، في ظل الصعوبات والثغرات التي أحدثها "بند الحفيد" في قانون العودة وضرورة منع وصول مهاجرين "غير يهود بشكل طاهر"، ومنع الاستخدام غير المناسب لقانون حق العودة الممنوح من قبل الدولة للمهاجرين بحيث أن بعض المهاجرين يعودون الى بلدهم الأول بعد أخذ الجنسية، سيتم (قبل إقرار ميزانية الدولة 2023) إجراء التعديلات التشريعية

اللازمة لدعم سياسة الهجرة المناسبة. وسيتم الانتهاء من صياغة التعديلات التشريعية في غضون 60 يوماً من قبل لجنة سيتم تشكيلها بمشاركة ممثلين عن جميع أحزاب الائتلاف.

92- يتم إلغاء الفصل الحادي عشر من قانون الخطة الاقتصادية (التعديلات التشريعية لتنفيذ السياسة الاقتصادية لعامي 2021 و2022). سيتم تشكيل فريق لتقديم مشروع قانون متفق عليه من قبل أحزاب الائتلاف إلى الحكومة في غضون 60 يوماً، والذي سيتضمن، من بين أمور أخرى، آلية للفصل بالعلاقات ما بين المراقَب والمراقِب (على الطعام)، معايير موحدة في الكوشير (الطعام الحلال)؛ منع الإضرار بالوضع المهني لمشرفي الكشروت؛ تعديل قانون حظر الاحتيال في إصدار كوشير بطريقة تمنع تقديم كوشير لا تتوافق مع الجهة المخولة قانوناً؛ مع الحفاظ على صلاحيات وحدة استفسارات الجمهور ومفتشي الحاخامات الكبرى.

93. ستضع الحكومة سياسة هجرة وطنية وصهيونية وستعمل على سن قانون الهجرة الأساس. لهذا الغرض، سيتم تشكيل لجنة وزارية لشؤون الهجرة برئاسة وزير الداخلية، يكون فيها عضو من قائمة الصهيونية الدينية. من مسؤولية هذه اللجنة الموافقة على أي قرار للانضمام إلى معاهدة دولية تتضمن مكوناً للهجرة. بالإضافة إلى ذلك، دعم التشريعات التي تشجع المتسللين على المغادرة.

94. ستعزز الحكومة إجراء إصلاح لتشجيع التهود من خلال هيئة تهويد حكومية، إلى جانب التعديل المطلوب للتشريع الذي ينص على أن التهود الذي تم في إسرائيل

سيتم الاعتراف به بموجب القانون فقط إذا تم تنفيذه من خلال نظام تهويد حكومي يخضع لأحكام رئيس الحاخامية. هذا هو الوضع الراهن للقضية عشية تشكيل الحكومة الرابعة والثلاثين.

96 . في ضوء الأهمية التي يوليها الشعب اليهودي لدراسة التوراة ونقلها إلى الأجيال القادمة ، فإن التشريع الأساسي: دراسة التوراة، الذي ينص على أن دراسة التوراة قيمة أساسية في تراث الشعب اليهودي سيتم إقراره وذلك قبل الموافقة على موازنة 2023.

97. من أجل ترسيخ ما كان سائدا منذ عقود وتصحيح الانحراف في الوضع الراهن الذي تم سنه مؤخرا، سيتم تعديل القانون الذي يحظر التمييز في المنتجات والخدمات ودخول أماكن الترفيه والأماكن العامة منذ العام 2000، مما يجعل من الممكن إقامة فعاليات ثقافية أو حلقات دراسية للمتدينين الأرثوذكس والمتدينين المهتمين بذلك والذي يقيمون فعالياتهم للجمهور أو الذين لديهم طابع ديني مميز، مع مراعاة معتقداتهم واحتياجاتهم الدينية، بما في ذلك الفصل بين الجنسين. في ظل هذه الظروف، لن يعتبر الفصل بين الجنسين تمييزاً محظوراً. كما سيتم تعديل القانون المذكور بطريقة تسمح بإنشاء وصيانة مناطق سكنية على أساس ديني، وذلك بطريقة تمنع الإضرار بالأعمال التجارية كالامتناع عن تقديم خدمة أو منتج بسبب العقيدة الدينية بشرط ألا تكون الخدمة أو المنتج فريداً ويمكن الحصول على بديل مماثل في موقع جغرافي مماثل بسعر مماثل.

98- ستعمل الحكومة على تسوية القضايا التي طرأت على ضوء النقاش الذي دار في المحكمة العليا (قضية 15/919) ووفقاً للفقه القانوني القائل "لا مفر من الوصول الى ترتيب تشريعي شامل ومنظم ومفصل".

99. سيعمل الائتلاف على تعزيز التشريعات بقدر الإمكان على أساس مشروع القانون المقدم في الكنيست العشرين بشأن وضع الحاخام العسكري الرئيسي.

الاستيطان: يهودا والسامرة والنقب والجليل

118. لشعب إسرائيل حق طبيعي على أرض إسرائيل. على ضوء هذه العبارة وبفضلها، سيقوم رئيس الحكومة ببلورة وتطوير سياسات معينة بموجبها سيتم فرض السيادة على يهودا والسامرة، مع اختيار الوقت المناسب ومع الاخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية لإسرائيل.

119. البؤر الاستيطانية: وفقا للإشارات التي قدمتها الدولة للمحكمة العليا في الماضي حول نيتها تنظيم الاستيطان الصغير (أي البؤر)، ستتخذ الحكومة قرارا في غضون 60 يوما من يوم إنشائها بشأن تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية التي أقيمت قبل قرار فريق الوزراء الذي ترأسه رئيس الحكومة في 28 شباط 2011. كجزء من القرار، ستضمن الحكومة، من بين أمور أخرى، توصيل البؤر للبنى التحتية كالمياه والكهرباء، والخدمات العامة الضرورية وغيرها من البنى التحتية الأساسية،

وستخصص الحكومة الموارد اللازمة لذلك. خلال الأشهر الستة الأولى من ولاية الحكومة، سيتم اتخاذ قرار آخر بشأن تنظيم الأحياء غير المنظمة في المستوطنات القديمة التي أقيمت قبل قرار الفريق الوزاري المذكور أعلاه، وستحدد قرارات الحكومة المذكورة كيف سيتم التعامل مع هذه البؤر خلال الفترة الممتدة من الآن وحتى انتهاء التسوية. إذا كان هذا مطلوباً، سواء بالنسبة للمستوطنة البؤرية أو لأحياء المستوطنة القديمة، فسيتم إصدار تشريع ينظم التسوية المذكورة خلال الفترة الانتقالية.

120. ستعمل الحكومة، من خلال إدارة المستوطنات، على تحسين الخدمات المقدمة في يهودا والسامرة وفقاً للقرار 106 من العام 1981 بالتنسيق والاتفاق مع رئيس الوزراء.

121. يعدل قرار الحكومة رقم 150 لتاريخ 1996/8/2 والقرار 175 / B الصادر عن اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي لتاريخ 1999/3/17 بما يتفق عليه رئيس الحكومة مع وزير الاستيطان.

122. وحدة الاستيطان - تسوية مكانة ودور وحدة الاستيطان، بقدر الإمكان، بناءً على مشروع القانون المقدم خلال الدورة الرابعة والثلاثين للحكومة وبالتنسيق بين وزير العدل ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية. وعند الحاجة، ستخصص الميزانية المناسبة لتنفيذ القانون. بالإضافة إلى ذلك، ستخصص الحكومة لوحدة الاستيطان ما مجموعه 750 مليون شيكل كل عام، سيتم وضعها في الميزانية العامة للدولة.

123. في غضون 60 يوماً، ستوافق الحكومة على خطة خمسية لتطوير وتعزيز الاستيطان في يهودا والسامرة ستضعها وزارة المهمات القومية ومديرية الاستيطان. ولغرض تنفيذ الخطة تخصص وزارة المالية بين الأعوام 2023-2027 مبلغاً يحدده وزير المالية ويوافق عليه في الموازنة العامة للدولة. من أجل استكمال مخطط فريق المديرين العامين المتعلق بالمنح المقدمة ليهودا والسامرة (المسار الغربي)، سيدرج للمجالس الإقليمية ذات الصلة في الميزانية مبلغ يتم الاتفاق عليه بين المجالس الإقليمية المذكورة ووزارة المالية ووزارة الداخلية لغرض إيجاد مصادر دخل بديلة.

124. في ضوء النقاش الدائر في المحكمة العليا حول موضوع تعليم التوراة في مستوطنة حومش، سيتم إدخال تشريع لتعديل قانون الانسحاب من شمال السامرة. ستستأنف الحكومة أمام المحكمة العليا نيتها تعديل القانون، وحول نيتها تنظيم استمرار دراسة التوراة في ذلك المكان من خلال القائد العام للمنطقة، بالتنسيق بين وزير الدفاع ووزير الاستيطان.

125. ستعمل الوزارات الحكومية المعنية على الفور على تنفيذ مخطط بناء" أفاتار" الذي أعدته الحكومة السادسة والثلاثون.

126. ستعمل الحكومة من أجل بقاء وسلامة وتعزيز الاستيطان في الخليل.

127. ممتلكات "الأعداء" في يهودا والسامرة - ستوجه الحكومة القائد العسكري للتوقيع على أمر بتغيير التشريع الأمني الذي بموجبه يعيد القانون الأملاك لأصحابها الذين اشتروها قبل عام 1948 والتي يتم الاحتفاظ بها حاليا باسم " أملاك العدو".

الالتزام بجعل الحياة اليومية لليهود والعرب أسهل في يهودا والسامرة

128. المعابر في يهودا والسامرة: سيتم ترتيب المعابر للعمال الفلسطينيين فور تعديل أنظمة المرور، وسيتم تخصيص الموارد اللازمة لهذا الغرض من قبل الوزارات المعنية، ولهذا الغرض سيتم تخصيص ميزانية قدرها 600 مليون شيكل. الهدف هو تسهيل الحياة اليومية لليهود والعرب.

129. ترى الحكومة أهمية استراتيجية في تطوير الطرق والبنى التحتية في يهودا والسامرة من أجل رفاهية اليهود والعرب الذين يستخدمون الطرق ولأغراض الأمن والسلامة، مع الانتباه إلى ارتفاع عدد حوادث الطرق في يهودا والسامرة. ولهذه الغاية، ستشمل الخطة الخمسية لوزارة المواصلات ميزانية تبلغ 1.6 مليار شيكل كل عام ستخصص لتخطيط وبناء الطرق في يهودا والسامرة.

130. من أجل ضمان سلامة وأمن المسافرين على الطرق والسكان اليهود والعرب في إسرائيل، ستعمل الوزارات الحكومية ذات الصلة بشكل عاجل لإيجاد حل لغياب الاستقبال الخليوي في جميع أنحاء يهودا والسامرة.

131. ستعمل الحكومة على حماية أراضي الدولة ومنع الإضرار بالأراضي الخاصة. لهذا الغرض، من بين أمور أخرى، سيتم توفير حلول للاستفادة من المزارع البعيدة التي أقيمت بهدف الحفاظ على الأرض.

132. سيتم تنفيذ التعديلات على الأوامر العسكرية، من أجل ضمان ترتيبات عادلة وفعالة فيما يتعلق بتنفيذ وتسجيل المعاملات المتعلقة بنقل أملاك الأراضي.

133. ستتصرف الحكومة بحيث يأخذ مدير التخطيط بعين الاعتبار وكجزء من إجراءات التخطيط القومية، الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن تبعات المخططات مع يهودا والسامرة.

134. سيتم إنشاء فريق من المدراء العامين، بقيادة مدير إدارة مديرية الاستيطان، يقوم بفحص وصياغة لائحة التعدين واستخدام المحاجر، بما في ذلك منح الامتيازات للتعدين المذكور أعلاه، وكذلك حلول لتوسيع التجارة والتوظيف من خلال إحداث تغيير في تصنيف المناطق، وهذا في ضوء احتياجات حماية البيئة والرغبة في توفير حلول اقتصادية وتشغيلية لجميع السكان اليهود والعرب في يهودا والسامرة.

135. ستقوم وزارة المهمات الوطنية ومديرية الاستيطان بإعداد خطط خمسية لتنمية المناطق في يهودا والسامرة لصالح جميع السكان وفق خطة عمل تضعها الوزارة وبالتنسيق مع رئيس الوزراء، وعرضها على الحكومة لإقرارها.

136. اعتبارا من العام 2023، سيتم تصحيح التشويه الذي حدث فيما يتعلق بالسكان الذين يعيشون في مناطق ذات مستوى عالٍ من المخاطر الأمنية في يهودا والسامرة (المناطق المحددة 3-5 في تصنيف القيادة المركزية للتهديدات) بحيث يحق لهم الحصول على مزايا ضريبية مثل سكان بلدات إسرائيلية مهددة أخرى.

137. في إطار إحقاق المساواة والمنح الخاصة الممنوحة للسلطات في يهودا والسامرة، سيتم الاستجابة الكاملة لجميع الطلبات المالية للسلطات، بما في ذلك وضع الأمن في المقام الأول، وبما في ذلك الاستجابة الكاملة للنفقات الفريدة المتعلقة بالمجالس المحلية في يهودا والسامرة.

138 . ستشجع الحكومة إنشاء صندوق للحفاظ على المساحات المفتوحة من أجل الاهتمام بجودة البيئة والطبيعة والحفاظ على الموارد الطبيعية، المياه والمساحات المفتوحة في يهودا والسامرة. سيعمل الصندوق ويتلقى ميزانيته وفقاً لميزانية صندوق "الحفاظ على المناطق المفتوحة"، بما في ذلك إعداد الميزانية لبناء حفر امتصاص مياه عادمة. ومن أجل مساعدة المجالس المحلية على معالجة النفايات في الجداول، في الوديان والمواقع السياحية، سيتم تخصيص ميزانية لهذا الغرض، سيتم تشكيل فريق لدراسة نطاق المساعدة وإمكانية الحصول على أموال من "صندوق التنظيف"، وسيقدم استنتاجاته في غضون 60 يوماً من إنشاء الحكومة.

139. ولحماية أراضي الدولة في يهودا والسامرة من الاستيلاء غير القانوني قامت مديرية المستوطنات بالتنسيق والاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء بصياغة التوصيات

بشأن الترتيبات العقارية والتسجيل الأول وإجراءات المسح والتعداد السكاني. لهذا الغرض سيتم تخصيص ما مجموعه 300 مليون شيكل سنوياً لهذه الأعمال للأعوام 2023-2024.

140. ستعمل الوزارات الحكومية المعنية، وخاصة وزارة الزراعة، على مقارنة الشروط والحقوق والمنح فيما يتعلق بالزراعة في الضفة الغربية، بما في ذلك قطاع الرعي، والتي ستحقق المساواة بينها وبين بقية البلاد مع إجراء التعديلات المتعلقة بالتحديات المتعلقة بيهودا والسامرة في ظل الاعتراف بمسؤولية دائرة الاستيطان عن ذلك، بما في ذلك توفير ميزانية تستجيب للظروف الخاصة بالمزارعين في يهودا والسامرة، وبقدر ما يكون ذلك ضروريا، فإن وزارة الزراعة ستساعد قسم الاستيطان.

141. سيوضع ترتيب لحل الحساب التاريخي القائم بين قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية والمستوطنين والجمعيات وتعاونيات تأسست في بداية أيام الاستيطان في يهودا والسامرة.

142. تنفذ وزارة الدفاع قرارات الحكومة السابقة وتوجيهات وزير الدفاع للحكومات السابقة، وستكمل الإجراءات نقل قواعد جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة، مع التركيز على بيت إيل وكريات أربع. ولهذا الغرض ستخصص الميزانية المطلوبة مهما كانت مصادرها من عائدات بيع الأراضي والخزينة.

القدس الموحدة عاصمة إسرائيل

156. ستركز الحكومة على إنشاء وتطوير القدس، عاصمة إسرائيل، من خلال البناء على نطاق واسع، وتطوير البنية التحتية، والتوظيف وفي تخصيص الميزانيات.

157. ستعمل الحكومة على الحفاظ على السيادة الكاملة وتعزيز الحكم في القدس، بما في ذلك إحباط أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس.

الشأن السياسي، الحوكمة ومكافحة الإرهاب

158. إلى الحد الذي تستمر فيه السلطة الفلسطينية في اتخاذ الإجراءات ضد إسرائيل في لاهاي أو المحاكم الدولية الأخرى، ستصوغ الحكومة سياسات وتدابير ضد السلطة الفلسطينية وضد أفعالها، بما في ذلك أنها ستعمل بكل وسيلة لمنع تحويل الأموال الإرهابية التي تحوّلها السلطة الفلسطينية للإرهابيين وأسرهم. كما ستدرس الحكومة مسألة توظيف المعلمين والمدرسين الذين تلقوا تعليمهم في مؤسسات السلطة وستدرس الحكومة سبل التعامل مع قانون معاداة السامية الذي تنتهجه السلطة الفلسطينية والذي يحظر بيع الأراضي لليهود ويفرض عقوبة الإعدام عليهم.

159. ستستخدم الحكومة كل الوسائل المتاحة لها لإعادة الأسرى والمفقودين إلى إسرائيل.

160. ستسن الحكومة قانوناً بشأن الحد الأدنى للعقوبات على الجرائم الزراعية، وتحصيل رسوم خاصة، والحيازة والاستخدام غير القانونيين للأسلحة.

161. مع مراعاة الحفاظ على حقوق الفرد وصلاحيات جهاز الشاباك في القانون وإنشاء آليات رقابية للحفاظ على حقوق الفرد، فإن الحكومة ستوجه الشاباك للتعامل مع الجرائم القومية (وليس فقط الإرهابية) من قبل عرب إسرائيل، بما يشمل مجالات المراقبة ومنع التحري، قمع أعمال الشغب، والتنظيمات القومية والتحقيق والملاحقة وعليه سيتم تنظيم الشاباك بالمعايير المطلوبة لهذا الغرض، كل ذلك وفقا للقانون.

162. الحكومة ستدفع في اتجاه سن قانون سحب الجنسية او الإقامة من المخربين ومساعديهم.

مقاطع من الاتفاق الائتلافي لإقامة حكومة قومية

تم التوقيع عليه في 28 كانون الأول 2022

بين: قائمة الليكود في الكنيست الـ 25

وبين: قائمة "عوتسما يهوديت- قوة يهودية" في الكنيست الـ 25

الصهيونية، الأمن القومي وتطوير النقب والجليل

96. لتلبية احتياجات حماية البيئة والحفاظ على رفاه السكان، فإنه في غضون 180 يوماً من تشكيل الحكومة سيتم إجراء تعديلات على الأوامر العسكرية في يهودا والسامرة والتي بموجبها سيتم تطبيق قانون المناخ النظيف للعام 2008 وقانون "سلطات إنقاذ البيئة المحلية برقابة المفتشين" للعام 2008، وتنشيط سلطة الشرطة الخضراء التي تفرض غرامات حسب أنظمة الطوارئ، وسن قانون الصرف الصحي والحماية من الفيضانات، وقانون التخطيط والبناء، ومجموعة كاملة من اللوائح فيما يتعلق بمخلفات البناء، كما يتطلب قانون حماية البيئة.

97. في غضون شهر واحد من تشكيل الحكومة، سيتم تمرير اقتراح من قبل صانعي القرار لخطة طوارئ وطنية لمنع السطو وتدمير المواقع التراثية وتقوية البنية التحتية التراثية في صحراء يهودا وفي يهودا والسامرة وغور الأردن. ستخصص ميزانية البرنامج بـ 150 مليون شيكل على مدى 4 سنوات من خلال وزارة التراث.

98. كجزء من خطة الحكومة لتطوير الطرق لصالح جميع سكان يهودا والسامرة، سيتم توفير ميزانية للتخطيط والتنفيذ الكامل للشارع الرئيسي في يهودا والسامرة (شارع 60)، على النحو التالي: مضاعفة شارع 60 من مفرق الشرطة البريطانية (تقاطع 485 مع 60) حتى بوابة بنيامين؛ مضاعفة الطريق رقم 60 من مفترق العروب على طريق ليف يهودا إلى بني نعيم؛ تنفيذ طريق "اللوبان" الالتفافي (مفترق 226 مع 465).
سيتم دمج المشاريع ضمن خطة الطريق الإستراتيجية و / أو من خلال قرار حكومي مخصص. البرنامج هو برنامج حكومي ومصادره لن تكون من موازنات التحالف مهما كانت. باختصار، هذا لا ينتقص من الترويج لمشاريع إضافية في يهودا والسامرة كجزء من الخطة الاستراتيجية للطرق أو أي شيء آخر.

103. سيقوم وزير الأمن القومي بفحص التعليمات الخاصة بإطلاق النار من قبل الشرطة الإسرائيلية، وسيجري تغييرات عليها إذا لزم الأمر.

105. سيتم النظر في نقل مسؤولية صيانة وتوسيع الحواجز المحيطة بالقدس إلى وزارة الدفاع. أيضا المسؤولية عن أمن المستوطنات المحيطة بالقدس ستعاد إلى وزارة الدفاع.

116. عقوبة الإعدام للإرهابيين: بسبب تصاعد الأعمال الإرهابية التي تستهدف الإضرار بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ومن أجل كي وعي الارهابيين، ستسن أحزاب الائتلاف تشريعات تتعلق بعقوبة الإعدام حسب الأصول وذلك قبل إقرار الميزانية 2023.

127. سيتم سن قانون سحب الجنسية وترحيل الإرهابيين.

129. يؤمن الليكود وعوتسما يهوديت بضرورة تغيير أوضاع السجناء الأمنيين. في غضون 90 يوماً من تاريخ تشكيل الحكومة، سيناقش مجلس الوزراء السياسي والأمني القضية في ضوء لجنة تخضع لمعايير اتفاق لاهاي.

130- سيتم إجراء تعديل تشريعي على قانون السجون بحيث يتم تحديد السجين الأمني وفقاً للتعريفات الواردة في التشريع، وتنظم أوضاع المسجونين الأمنيين باللوائح.

135. في غضون ستة أشهر، ستدفع الحكومة باتجاه سن قانون يحظر التلويح و/ أو رفع أعلام منظمة التحرير الفلسطينية في المؤسسات التي تدعمها الدولة أو السلطات المحلية.

137. ستنظر الحكومة في ايقاف استخدام نظام المخاتير.

144. سيتم تنظيم الجوانب المطلوبة لتشغيل قبة راحيل بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالميزانية.

147. ستعمل الوزارات الحكومية ذات الصلة، ولا سيما وزارة الزراعة، على مساواة الشروط والحقوق والمنح المتعلقة بالزراعة في يهودا والسامرة، بما في ذلك القطاع الرعوي، بما يحقق المساواة بينها وبين السلطات الأخرى. أثناء إجراء التعديلات، على الدولة أن تراعي التحديات المتعلقة بيهودا والسامرة والاعتراف بدور دائرة الاستيطان، بما في ذلك توفير الميزانية للمزارعين في يهودا والسامرة. ستساعد وزارة الزراعة دائرة الاستيطان بحسب الحاجة.

148. من أجل تحسين الأمن والسلامة ونوعية الحياة لسكان يهودا والسامرة، ستقوم وزارة الدفاع بتنفيذ تغطية خليوية كاملة على جميع طرق يهودا والسامرة، بما في ذلك بناء الأنتينات ومرافق البث وجميع التسهيلات والأجهزة اللازمة لهذا الغرض، وفقاً لاتفاقيات الامتياز المطبقة على الشركات، وستقوم الدولة بتعيين مزودي الخدمة

الخليوية التنظيمية والتعاقدية لتغطية هذا النطاق وفقاً لذلك، وإذا أمكن، التزاماً كما هو مذكور في اتفاقيات المذكورة.

149. ستدفع الوزارات الحكومية ذات الصلة على الفور لتنفيذ "مخطط أفاتار" الذي أقرته الحكومة رقم 36.

150. ستعمل الحكومة على الحفاظ على جميع الشروط المطلوبة لوجود الاستيطان في يهودا والسامرة وضمان أمنه.

151- تسوية البؤر الاستيطانية - وفقاً للإخطارات التي قدمتها الدولة سابقاً إلى المحكمة العليا حول نيتها تنظيم الترتيب ووفقاً لجدول الالتزامات، سيتم تشكيل فريق من الوزراء برئاسة رئيس الحكومة في غضون 30 يوماً من تشكيل الحكومة، وفقاً للمادة 31 (هـ) من قواعد الحكومة، بحيث يتم تكليف الفريق بالعمل من خلال الحكومة. بعد 60 يوماً من تشكيل الحكومة، سيتم إصدار قرار حكومي للمصادقة على المستوطنات القديمة التي كانت قائمة منذ عقود وتنظيم جميع مواقع المستوطنات البؤرية في غضون 18 شهراً. كجزء من التسوية ستضمن الحكومة، من بين أمور أخرى، التوصيل البشري بالبنى التحتية للمياه والكهرباء، والمباني العامة الضرورية وغيرها من البنى التحتية الأساسية. كما سيتم تخصيص سبعة وظائف جديدة لتنضم للطاقم المسؤول عن ترسيم الحدود والبت في الطعون بالمنطقة. سيتم تخصيص الأراضي للمستوطنين من خلال المعمول به في المستوطنات الريفية. ستمول الحكومة تخطيط المواصلات، وتجديد وتحديث البنية التحتية والمكونات الأمنية من

خلال وزارة تطوير النقب والجليل والحصانة القومية. كل هذا بالإضافة إلى الميزانية التي ستحصل عليها وزارة النقب والجليل كل عام حتى العام 2027 بمبلغ لا يقل عن 17% (كل عام) من الميزانية السنوية المخصصة لميزانية وزارة النقب والجليل والحصانة القومية على النحو المنصوص عليه في الملحق ج - جدول الالتزامات. كما تم الاتفاق على أن كل ما ورد في القسم 5.2 من الملحق ج ينطبق أيضاً على هذه الميزانية.

الخطوط الأساسية:

ستعمل الحكومة وفقاً للإرشادات التالية

- للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل. الحكومة سوف تقوم بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب، والجولان، ويهودا والسامرة.

- ستعمل الحكومة بنشاط لتعزيز الأمن القومي وتوفير الأمن الشخصي لمواطنيها خلال حرب حازمة على العنف والإرهاب.

- ستعمل الحكومة لمواصلة الحرب ضد برنامج إيران النووي.

- ستعمل الحكومة على تعزيز مكانة القدس.

- ستعمل الحكومة على تعزيز السلام مع جميع جيراننا مع الحفاظ على المصالح الأمنية، التاريخية والقومية لإسرائيل.

- ستعزز الحكومة العدالة الاجتماعية من خلال تطوير المناطقة الطرفية وتقليص الفجوات الاجتماعية في الداخل ومحاربة بلا هوادة للفقر من خلال التعليم والتوظيف وزيادة المساعدات للفئات الضعيفة من السكان.

- ستعمل الحكومة على تشجيع استخدام وسائل النقل العام وحل مشاكل الازدحام المروري.

- ستعمل الحكومة على خطة للتعامل مع ارتفاع تكاليف المعيشة وستعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية التي ستمكن من النمو المستدام.

- سترى الحكومة خفض أسعار المساكن وزيادة المعروض من الشقق كهدف وطني وستعمل على خفضها.

- تتخذ الحكومة خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

- تعمل الحكومة على زيادة الهجرة والاستيعاب من جميع دول العالم.

- ستضع الحكومة التعليم في سلم ترتيب الأولويات الوطنية وستعمل على تعزيز الإصلاحات في نظام التعليم مع العمل من أجل المساواة بين جميع السكان في مختلف أنظمة التعليم وتعزيز الهوية اليهودية.

- ستحافظ الحكومة على الطابع اليهودي للدولة وعلى تراث إسرائيل، كما ستحترم الأديان وتقاليد أبناء الديانات في البلاد وفق قيم إعلان الاستقلال.

- سيتم الحفاظ على الوضع الراهن في مسائل الدين والدولة كما تم قبوله منذ عقود في إسرائيل وبشكل عام فيما يتعلق بالأماكن المقدسة.

- ستعمل الحكومة على معالجة مشكلة الأمن الشخصي في المجتمع العربي ومكافحة الجريمة في المجتمع العربي، مع تشجيع التعليم، وتقدم الحلول المناسبة للشباب والاستثمار المناسب في البنية التحتية في البلدات العربية.

- ستعمل الحكومة على تعزيز التدريب المهني والتعليم في المهن التكنولوجية، من أجل الاستجابة المناسبة للاحتياجات الحالية للصناعة في إسرائيل كعامل نمو رئيس في الاقتصاد.

- ستعمل الحكومة على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من أي نوع في الحياة الاجتماعية، مع المساعدة في تعليمهم وتوظيفهم ورعاية الحاجات الأساسية لمن هم غير قادرين على إعالة أنفسهم، من أجل تحسين وضع المسنين والمعاقين والأسر التي لديها العديد من الأطفال.

- ستعمل الحكومة على حماية جودة البيئة في إسرائيل، وتحسين نوعية الحياة لسكان الدولة وستشارك إسرائيل في الجهد العالمي بشأن قضايا المناخ والبيئة.

- ستعمل الحكومة على تعزيز قوات الأمن، وتقديم الدعم للمقاتلين والشرطة لمحاربة الإرهاب وهزيمته.

- ستعمل الحكومة على الاعتراف بهضبة الجولان كمنطقة أرضية استراتيجية، ذات إمكانية تطور كبيرة، وسوف تقوم بتطويرها وتعزيزها مع الحفاظ على قيم الطبيعة والإنسان والبيئة التي تنفرد بها الجولان.